حوارات الأحزاب واتفاقاتها، لماذا لم تفضِ إلى انفراج سياسي؟

عادل أمين

بخلاف ما يحصل عادة في كثير من البلدان فإن معظم الحوارات والاتفاقات التي تمت بين منظومة الأحزاب السياسية اليمنية(سلطة ومعارضة) لم تؤدِ في الأغلب الى حل أزمات البلاد وإحداث انفراج سياسي يقود بالتالي إلى أوضاعَ آمنة ومستقرة ينشغل فيها المجتمع بحركة البناء والاعمار وتتعزز من خلالها التجربة الديمقراطية، وتتجذر مبادئ الحرية والمشاركة والتداول السلمي للسلطة عبر نظام انتخابي أكثر نزاهة وشفافية ومنظومة تشريعات تكفل حقوق الجميع بدرجة متساوية وتحمي حرية اختيارهم وتضمن سلامة انتقال السلطة بسلاسة وتداولها سلمياً، وكظاهرة سياسية متكررة في النموذج اليمني فإن الأزمات والمحن عادة ما تشتعل عقب كل اتفاق يجري التوقيع عليه بين الأطراف السياسية.

الهروب صوب الأزمات

أثناء تفاقم الأزمة السياسية الشهيرة بين طرفي الائتلاف الحاكم في الثلاث السنوات الأولى للوحدة شُكلت في نوفمبر 93م ما سُمي آنذاك لجنة حوار القوى السياسية، والتي خرجت بوثيقة العهد والاتفاق، حيث جرى التوقيع عليها في 20 فبراير94م من قبل جميع أطراف المنظومة السياسية اليمنية حينها، لكن وعوضاً عن أن تتجه الجهود صوب تنفيذ ما جاء في تلك الوثيقة للخروج من الوضع المتأزم فقد انفجر الوضع برمته، واندلعت حرب صيف 94م بعد ثلاثة أشهر فقط على توقيع تلك الاتفاقية، ومنذ ذلك الحين لم تعد للبلد عافيته، وبقي يتقلب على جمر الأزمات حتى يومنا هذا.

وفي العام 2006م وقبيل حلول موعد الانتخابات الرئاسية والمحلية كانت أحزاب المعارضة قد توصلت في يونيو من العام نفسه إلى توقيع اتفاق مبادئ مع الحزب الحاكم لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في حدها الأدنى، ونص الاتفاق على ضرورة إجراء حزمة إصلاحات في المنظومة الانتخابية بما في ذلك إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتصحيح السجل الانتخابي، على أن يتم ذلك عقب الانتهاء من الانتخابات مباشرة، وللتأكيد على أهمية الأمر عاودت الأطراف نفسها التوقيع مرة أخرى في الحادي عشر من ديسمبر 2006م على توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية بحضور الأخيرة كشاهد وراع للاتفاق، لكن وبدلاً من التوجه لتنفيذ ما ورد في الاتفاق من تعهدات التزمت بها السلطة للمعارضة والاتحاد الأوروبي لم تلبث الأوضاع أن سارت في اتجاه مختلف تماماً، فانفجرت الحرب الرابعة مع الحوثيين في 27 يناير2007م، أي بعد أربعة أشهر فقط على تلك الانتخابات، تلاها على الفور انطلاق فعاليات الحراك الجنوبي السلمي في 24مارس من العام نفسه، وهو ما أدخل البلد في دوامة جديدة من الأزمات وعلى جبهتين شمالية وجنوبية، وكان من نتائج ذلك أن ضاع اتفاق المبادئ وتوصيات بعثة الاتحاد الأوروبي في زحمة الأزمات، ونُظر إليهما على أنهما شيئاً من الماضي الذي لا يتعين الوقوف عنده كثيراً.

بيد أن المعارضة سلكت طريق الحوار مجدداً باعتباره خياراً استراتيجياً لا بديل عنه، وطيلة عامين كاملين خاضت مع الحزب الحاكم تجربة حوار مريرة انتهت آخر المطاف بالتوقيع على اتفاق فبراير 2009م الذي توافقت من خلاله السلطة والمعارضة على تأجيل الانتخابات البرلمانية حتى العام 2011م، ومن ثم التمديد لمجلس النواب الحالي عامين كاملين، شريطة أن يشرع الطرفان الموقعان خلال الفترة المتبقية في إجراء التعديلات الدستورية والانتخابية، ويباشرا إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، لكن ومرة أخرى وكما يجري دائماً تم تجميد الاتفاق وتعطل مشروع الإصلاح والتغيير ليفسح المجال أمام مشروع أزمة جديدة تمثلت في حرب سادسة في صعدة استنزفت الوقت والجهد والمال، واستفرغت الطاقات بعيداً عن اتفاق فبراير، واستهلكت أولى سني الاتفاق في غير ذي طائل، وجرى الهروب من بنود الاتفاق ليبدأ الإستقواء بالأغلبية المريحة في البرلمان الذي لولا ذلك الاتفاق السياسي ما كان ليقدر على أن يمدد لنفسه عامين إضافيين.

ترحيل الأزمات

اللافت أيضاً أن الانتخابات العامة(رئاسية- نيابية- محلية) التي يمكن اعتبارها أحد أشكال التوافق السياسي بين السلطة والمعارضة وأحد أبرز مظاهر اتفاقاتها الموقعة، لم تفضِ هي الأخرى إلا إلى مزيد من تأزم الأوضاع وتعقيدها، في الوقت الذي كان يُنتظر منها أن تعمل على حلحلة الأزمات وتفكيكها وصولاً إلى انفراج سياسي داخلي شامل وفي مقدمتها أزمة الانتخابات باعتبارها بوابة الإصلاح السياسي الشامل، وهي الأزمة التي صاحبت قيام الوحدة والتعددية الحزبية، وظلت لصيقة بأزمتها السياسية، إذ حتى اليوم لم تعمل التجربة الانتخابية اليمنية منذ انطلاقتها على مراكمة رصيدها في النزاهة والشفافية والحياد، كما لم تطور التجربة نفسها لا في مجال التشريعات وحسب بل وفي الآليات كذلك، بالرغم من أن الاتفاقات المتتالية نصت على ذلك، لكنها للأسف لم تدخل حيز التنفيذ وظلت حبراً على ورق.

لقد وقفت السلطة بقوة في وجه الإصلاحات، وعملت بكل السبل الممكنة على تعطيلها بما فيها تلك التي وردت في اتفاقاتها مع أحزاب المعارضة، وأجادت إدارة لعبة الأزمات للهروب من كل تعهداتها واتفاقاتها الموقعة مع المعارضة، ومن خلال سياسة الأزمات تلك جرى خلط الأوراق بشكل مكثف بقصد تمييع القضايا الوطنية من جهة وتصوير المعارضة على أنها جزء من الأزمة من جهة ثانية، في ذات الوقت الذي تم الإيحاء للخارج بأن حل تلك الأزمات رهن ببقاء السلطة وتقديم كل أشكال الدعم السياسي والاقتصادي لها باعتبارها أفضل الخيارات المتاحة- رغم فشلها وفسادها- قياساً على الخيارات الأخرى التي جرى تقديمها على أنها متنافرة ومتعارضة الأهداف وغير مؤهلة، فضلاً عن أنها معادية، ومصالحها متعارضة كلية مع مصالح الخارج، كما أن ضعف المعارضة في محو تلك الصورة الشوهاء التي رسمت لها في أذهان اللاعبين الدوليين والإقليميين، بالإضافة إلى الأحكام المسبقة التي سيطرت على عقلية هؤلاء تجاه المعارضة لعبت دوراً مهماً في استقواء السلطة واستعلائها عليها، وعدم مبالاتها بما توقعه معها من اتفاقات.

على أن السلطة حرصت كذلك على إبقاء ملفات أزماتها مفتوحة من خلال إصرارها على عدم الأخذ بأية سياسات أو إجراءات إصلاحية جادة كما تطالب المعارضة، كي يسهل استخدامها فيما بعد كأوراق ضغط وابتزاز في مواجهة شركاء الداخل والخارج، فالسلطة تعي جيداً أن أية إصلاحات حقيقية تنجح المعارضة في الوصول إليها سواءً عبر اتفاقاتها المبرمة مع السلطة أو حتى عبر الضغوط الخارجية التي ربما يمارسها المانحون الدوليون بين الحين والآخر في إطار أهدافهم الخاصة ستُخصم من رصيد مصالحها، إذ أنها ستحد من صلاحياتها، وستنحت ببطء من نفوذها وسيطرتها كقوة ما زالت مستأثرة بكل شيء، وما زالت تظن أن من حقها وحدها أن تُشرع وتصنع القوانين كيفما تشاء، وتُدخل التعديلات التي تراها هي مناسبة وتخدم مصالحها، ولهذا السبب هي حريصة على إعاقة وتعطيل حركة سير أحزاب المعارضة في اتجاه الإصلاحات التي تطالب بها عبر تلك الاتفاقات التي يجري التوصل إليها بعد جهد شاق ومضن ثم لا تجد طريقها إلا إلى سلة المهملات، وبهذا الشكل تبقى الأزمات مرحلة من حوار إلى حوار، ومن اتفاق إلى آخر، ولا تتمكن المعارضة من انتزاع مطالبها بسبب افتقارها لأوراق الضغط أو بمعنى أصح لعدم رغبتها في اللجوء إليها حرصاً منها على عدم تأزيم الأوضاع بأكثر مما هي متأزمة، ولأن السلطة مدركة لنفسية المعارضة هذه وطريقتها في التفكير فهي تمعن في الرفض وعدم الاستجابة لمطالبها مهما بدت دستورية وقانونية أو حتى منطقية باعتبارها جاءت عبر توافق سياسي لا يجوز بحال التنصل منه.

اليوم يجري الهروب مرة أخرى إلى أزمة جديدة في الجنوب عبر عسكرة القضية الجنوبية وجعلها بؤرة صراع جديدة، بعدما تم إخماد أو تهدئة الصراع على الجانب الشمالي، وبحسب البعض فإن ثمة محاولة تجري لإغراق الشركاء الدوليين في المستنقع الجنوبي مثلما جرى من قبل إغراق الجارة الكبرى في مستنقع صعدة، ومثلما تم إهدار سنة كاملة من زمن اتفاق فبراير في أزمة صعدة يبدو أن السيناريو نفسه سيتكرر على الجبهة الجنوبية التي يجري الآن تسخينها بوتيرة عالية لابتلاع ما تبقى من وقت الاتفاق استعداداً لإجراء الانتخابات البرلمانية القادمة بشروط المؤتمر أو لنقل بالحد الأدنى من شروط المعارضة كما جرت العادة.

وستبقى كل اتفاقات المعارضة مع السلطة حبراً على ورق، ولن تفضي إلى أي انفراج سياسي أو حل لأزمات البلد المتفاقمة، ولن تؤدِ إلى أية إصلاحات سياسية أو انتخابية أو اقتصادية كما تريد المعارضة ومن خلفها القوى الشعبية والاجتماعية المؤيدة لها ما لم تمتلك أدوات التغيير وتتخذ قراراً شجاعاً باللجوء إليها كون الوقت قد حان لعمل لذلك، ولم يعد بالإمكان تفويت الفرصة وإهدار المزيد من الوقت، فالمتغيرات الداخلية والخارجية متسارعة، وهي لا تنتظر لأحد، ولعل الجميع بات يعي جيداً أن من يكسب في النهاية ليس هو الأقوى بل الأسرع.

تفاصيل حادثة مقتل العميد أحمد فخر الدين

قتله أفراد الأمن بدم بارد، ثم قالوا لأسرته: أخطأنا؛ سنعوضكم

الصحوة / خاص

انجلى غبار المعركة الشرسة التي قيل إنها استهدفت أعضاء من تنظيم القاعدة الخطرين الثلاثاء قبل الفائت في العاصمة صنعاء عن مصرع عميد متقاعد بالجيش يبلغ من العمر 70 عاماً!! كان برفقة ابنته واثنين من أحفاده» 3و5 سنوات» يقبعون في منزلهم الواقع بحارة سواد حنش..تلك كانت هي النتيجة لعملية اشتركت فيها عناصر من مختلف الأجهزة الأمنية بصحبة مصورين وسيارات إسعاف واستمرت لأكثر من ثلاث ساعات، فماذا عن التفاصيل؟..

الحكاية من أولها، كما يرويها شهود عيان وأقرباء المجني عليه العميد أحمد محمد حزام فخر الدين، كالتالي: جاءت سيارة تحمل عناصر أمنية تلبس الزي المدني، فطرقوا باب المجني عليه، وانتشر البقية في جميع أرجاء البيت- والحديث هنا لابنة العميد فخر الدين التي شهدت الواقعة- وبينما « إحنا جالسين في أمان الله أنا وأبي وهو مخزن وأنا جنبه وعيال أخي: بنت وولد، واحد ابن ثلاث سنوات والثاني ابن خمس ونصف، دخلوا وهم يدقوا الباب الأسفل للبيت، ثم دخلوا وطلعوا إلى الدور الثاني ودقوا الباب، فتحت لهم وهم مدنيين ومعهم أسلحة، خفت وغلقت الباب وبعدين ما دريت إلا بالرصاص من كل جانب، أطلقوا من جميع الجهات، ما زد عرف أبي ما يفعل طلع يعينهم من الدرج فقنصوه وقتلوه، وظل دمه ينزف طول ما هم يقصفوا، يقصفوا هذا القصف بكله وهو ميت ينزف دمه، ينزف من رأس الدرج، وبعد كل هذا القصف كسروا الطاقة وقد قتلوه وكسروا الباب، فعلوا عمايلهم، قتلوه وما كنت عارفة».

وروت آخر ما دار بينها وبين والدها من حديث قبل أن يصيبه الرصاص في مقتل» أنا عرفت بأبي لما طلع من الدرج وهم يقصفوا، وأنا أقول له لا تطلع عيقتلوك، فرفض وقال سيطلع ينظر ماذا يريدوا منه، وهم يقصفوا فقتلوه، كل هذا وأنا حاضنة عيال أخي تحتي والرصاص من فوقنا والزجاج وهم يبكوا ويقولوا دمروا بيتنا يا عمة، كسروا كل شيء، قتلوا أبي احمد، وكل هذا القصف مستمر وأبي ميت ينزف دمه، وبعدها أخذوا جثته ومنعونا نشوفه، ودخلوا غرف البيت، وفتحوا دباب الغاز وفجروا قنبلة فوق هذا كله لوما اقتحموا البيت، فجروا قنبلة سرجت البيت كله جنب الدبيب الغاز «.

وقالت ابنة العميد فخر الدين أنه دار بينها وبين عناصر الأمن أثناء الحادثة هذا الكلام الذي نورده كما هو باللهجة العامية « قالوا لي أيش بيت من هذا؟!! قلت كيف تدخلوا بيت ما تعرفوش بيت من هو، ثم قلت لهم تشتوا تعرفوا بيت من هو، رويتهم الشهائد، قلت هذا بيت المناضل الذي جلس في الخدمة 53 سنة يجاهد مع الوحدة ومع الجمهورية، كان مع علي عبد الله صالح في تعز، كانوا رفقة هو واياه، رجعوا عصبوا وجوههم وقالوا غلطة.. في النهاية رجعوا قالوا لي غلطة عيعوضوش، قلت كيف تعوضوني في دم أبي.. أبي قد سار هباء، ورجعوا يقولوا لي ابصمي، ابصم على ان أبي قاومهم والمسدس فوقي، وبعدها أخذوا كل شي، فتشوا كل شي ونهبوا أموالنا وذهبنا، وأنا أقول لهم رووني أبي ما رضوا يرووني ما خلونيش اخرج إلا وقد أخذوا جثة أبي معاهم».

ونفت أن يكون داخل البيت أحد مع والدها أثناء الحادثة، وقالت إن والدها كان يمضغ القات ويشاهد قناة الجزيرة الفضائية، مشيرة إلى أن عناصر الأمن كانت تأخذ جثة والدها إلى إحدى سيارتهم ثم يعيدوها إلى المنزل، ثم يأخذوها مرة ثانية ويعيدوها، وأن الحال استمر بهم على هذه الحالة لبعض الوقت، وفي الأخير أخذوا الجثة معهم.

وحول الرواية الأمنية التي أفادت بأن العميد فخر الدين قاوم أفراد الأمن، قالت ابنته»والله ما كان به أحد ولا هو قاوم، فتشوا كل شي، وليش قالوا لي عيعوضوني ما لقوا شي، رجعوا قالوا لي عيعوضوني، مش هم داريين بيت من هو، مش هم داريين بيت من يدخلوا في الأساس، يكتبوا التقرير ومش هم داريين بشي وجوا يقولوا لي وقعي، قلت عينوا الصور وعتعرفوا بيت من هو، بيت المناضل الذي كان هو وعلي عبد الله صالح رفقة، هذا إذا ذكروا يجيبوا للمناضلين نهاية الخدمة، شوف ايش أدوا لهم، ختموا لهم هكذا وجازوهم هكذا».

أما النجل الأكبر للمجني عليه العميد فخر الدين فيقول عن الحادثة» أنا كنت في مقر عملي وتلقيت اتصالاً من أحد أقربائي يقول أن هناك هجوما كاسحا على البيت، ولأسباب غير معروفة، فعدت إلى البيت لأجد إن البيت مكسر الشبابيك والأبواب مكسرة، النساء في عويل وبكاء، وكأن معركة قد حصلت داخل البيت..أنا كنت قد عرفت في الطريق أن والدي قد توفي لكنني أريد أن أعرف لماذا قصفوا البيت وقتلوا والدي، هذا السؤال إلى حد الآن ما قدرت اعرف الإجابة عليه، وهو السؤال الذي أوجهه للرئيس علي عبد الله صالح ووزير الداخلية للإجابة عليه».

من جانبه قال العقيد حزام النعامي- شاهد عيان- «أن الأمن أتى وأنا في الشارع بخمس سيارات صالون ودخلوا الباب واحنا نشاهدهم ولا نعرف هم أمن وإلا مدنيين، كانوا مسلحين، فتحوا الباب، دخل منهم اثنان والباقي جلسوا خارج، وبعدها جاءت سيارة صالون ملياتة، كلهم مسلحين، حوطوا على المنطقة وطلعوا سطوح البيوت المرتفعة، وما سمعنا إلا ضرب الرصاص على بيت العميد احمد حزام، قدمنا نشتي نشوف ما هو الخبر و ضرب الرصاص، وما هي المشكلة على العميد احمد، لكنهم منعونا وضربوا علينا الرصاص، وقالوا مالكم دخل إحنا دولة، وبعدها جاءت سيارات ثانية وأطقم ملياتة عسكر امن مركزي وحوطوا على الحارة بكلها، وكان يمنعوا الناس من دخولهم بيوتهم من الساعة 5 إلى بعد العشاء».

هذه تفاصيل الحادثة التي تناقلتها وسائل الإعلام باهتمام الأسبوع الفائت، ووفقاً لوسائل الإعلام تلك فإن الحادثة تأتي على خلفية ملاحقة نجل فخر الدين ويدعى محمد حيث يتهمه الأمن بالانتماء لتنظيم القاعدة، مضيفة إنه سبق وأن اعتقل الأمن للعقيد فخر الدين قبل أشهر، وظل رهن الاحتجاز لبضعة أيام قبل أن يتم الإفراج عنه بعدما أرغم على كتابة تنازل عن دماء ابنه وأحل للأمن قتله.